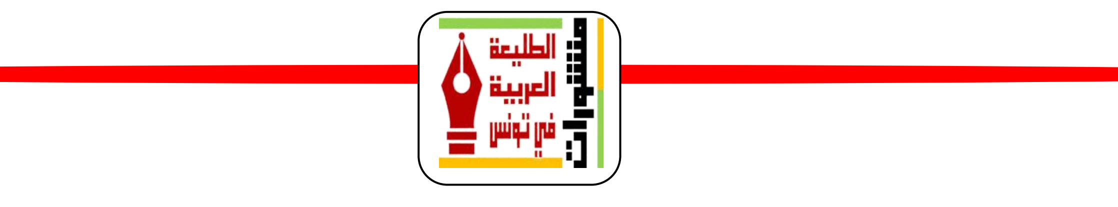
الدكتور سعدون حمادي

الوحدة العربية والأخطاء الشائعة



منشورات 1987 الطليعة



الوحدة العربية والأخطاء الشائعة(*)

الدكتور سعدون حمادي

هنالك أخطاء شائعة عن قضية الوحدة تشكل جزءاً من المصاعب التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف المصيري. أما أسباب نشوء هذه الاخطاء فتعود لعوامل متعددة. فقضية الوحدة قد مرت بمراحل حدثت فيها تطورات فكرية وعملية انعكست في الفهم العام لهذه القضية. وأبرز ما حدث من تطورات في المجال الفكري هو نمو التفكير الماركسي. وما رافق ذلك من اجتذاب للأدبيات الماركسية وامتزاجها بتفكير الثورة العربية. وأهم ما حدث في المجال العملي هو فشل الوحدة بين سورية ومصر التي قامت في سنة ١٩٥٨، وما تركه من آثار نفسية وتشويش فكري.

والمقصود بالاخطاء الشائعة هو الاخطاء الفكرية التي تنتشر بدرجات متباينة في أوساط أوسع من الاوساط التي تنشأ فيها، والاوساط المقصودة هنا هي أوساط الفئة المثقفة بالتعريف الواسع للثقافة والاوساط الشعبية التي اكتسبت درجة معينة من الوعي السياسي. والسبب في محاولة التحديد هذه هو أننا نفصل بصورة واضحة بين أفكار هذه الفئات وأفكار جماهير الشعب غير الداخلة في نطاق العمل العام. فأفكار هذه الجماهير لا تزال بسيطة نقية نسبياً، تقبل الوحدة بصورة عفوية، لأنها لبعدها عن الحياة العامة لم تشعر بأثر الفوارق الاقليمية من جهة، ولأنها لا تزال بعيدة عن

(*) نشر هذا المقال في: دراسات عربية، السنة ٤، العدد ٥ (اذار/مارس ١٩٦٨)، ص ٣ - ١٦.

تأثيرات المصالح من جهة أخرى. نقول كل ذلك للتحذير من سوء فهم هذه العبارة، فشيوع الاخطاء موضوع البحث لا يعني أنها تعم كل أوساط الشعب.

وجدير بالتنويه أيضاً ان الوقوع في مثل هذه الاخطاء الشائعة لا يعني بالضرورة خيانة لقضية الوحدة، أو وجود سوء النية، فبالرغم من أن ذلك موجود عند بعض معارضي الوحدة، الا ان وضع هؤلاء لا يعنينا في هذا المجال، فليست أفكارهم هي موضوع المناقشة، لسبب بسيط هو ان المناقشة هنا ليست مجدية. هناك أفكار خاطئة عن قضية الوحدة عند البعض تجعلهم يقفون موقف المتردد، او ربما المعارض لقضية الوحدة. والافكار الخاطئة هذه قد تأتي من مصادر سيئة النية، أو قد تأتي من مصادر مشوشة التفكير. المهم هو ان قطاعات متعددة من الشعب واقعة تحت تأثير هذه الاخطاء، الامر الذي يجعلها رصيداً سلبياً للوحدة. لذلك فكل نضال ثقافي ضد هذه الاخطاء لتبديدها واسقاطها في نظر المتأثرين بها يساعد ولا شك على دفع هذه القضية المصيرية إلى الامام. ولسنا بحاجة للقول ان مبررات هذا البحث ليست نظرية بل عملية بخاصة في ظروف النكبة القومية التي تعيشها امتنا الآن.

مما يلاحظ في جدل الوحدة وجود اتجاه يدعو إلى العلمية في التنفيذ كتبرير لتأجيل تحقيق هذا الهدف أو أية خطوة نحوه. ويتخذ هذا الاتجاه صياغات متعددة يجمع بينها شيء واحد هو التأكيد على أن الوحدة يجب أن تتحقق بصورة علمية لا عاطفية. والمقصود بالعلمية في هذا الجدل أشياء متباينة منها ان تحقيق الوحدة يعتمد على توافر شروط موضوعية تتعلق بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي للاقطار العربية. وما دام هذا التركيب متبايناً، فلا يمكن تحقيق الوحدة، لأن العوامل الموضوعية لم تنضج بعد لتحقيقها. ويتفرع من هذا الجدل بصورة منطقية القول بوجود قوانين ثابتة كالقوانين الرياضية تحكم التطور الاجتماعي، من المستحيل تجاوزها. والوحدة، كأي هدف آخر، لا بد أن يكون تحقيقها منسجماً مع عمل هذه القوانين ومقتضياتها. ويكثر اصحاب هذه الحجج من الكلام عن الظروف التي يجب أن تنضج لتحقيق الوحدة. والمقصود بذلك ـ في الغالب ـ زوال الفوارق في مستوى المعيشة والتطور الاقتصادي والاجتماعي، أو حصول التماثل في الانظمة السياسية... الخ. ويكون المقصود أحياناً أخرى حل المشاكل المحلية المهمة كالحركة الانفصالية في شمال العراق مثلا. ومن صياغات هذا الجدل القول بأن الوحدة يجب ألا تتحقق قبل بلوغ الوعي القومي

الوحدوي درجة عالية، بحيث يشمل الاغلبية العددية من الشعب، عندها تصبح الوحدة امراً تلقائياً لا يقف في سبيله اي عائق، وان يبلغ قطر ما درجة الوعي الوحدوي عند القطر الآخر الذي يريد ان يتحد معه.

إن هذا الادعاء لا يوضح العلاقة بين هذا الهدف القومي وبين العلم. ومن المنتظر ألا يكون ذلك واضحاً لأنه لا يقدم تعريفاً محدداً لمعنى العلم، فهو تارة يقصد بالعلم الاسلوب في معالجة الامور ويكون المقصود بذلك أموراً كالاعتماد على الوقائع والاهتمام بالعوامل الموضوعية دون العاطفية ودراسة الامور بعمق والاحاطة بها من جميع الجوانب، وما يشبه ذلك. ولكنه في أحيان أخرى يقصد المحتوى وليس الاسلوب، اي وجود قوانين رياضية تسير المجتمع بصورة حتمية كقوانين الطبيعة. ولنتناول هاتين النقطتين بالمناقشة.

إذا كان المقصود بالعلمية هو الاسلوب في معالجة قضية الوحدة، فالمسألة سهلة وواضحة، فالوحدة كهدف قومي يتعلق بمصير الأمة ووجودها يصبح أمر تحقيقها خارج المناقشة وينحصر الجدل في اسلوب التحقيق. ومن الامور البديهية في التطور الاجتماعي هو ان التطور كمرحلة متقدمة على الواقع لا بد أن تتضمن بعض الصعوبات، فكل عملية انتقال من وضع إلى وضع أحسن منه لا يمكن أن تتم إلا بالتغلب على الصعوبات الناشئة من ظروف المرحلة الموجودة التي يراد زوالها. لذلك لا بد من العمل للتغلب على صعوبات المرحلة الموجودة، لنستطيع الانتقال للمرحلة الاحسن، أي لا بد من العمل للتغلب على مشاكل وصعوبات وضع التجزئة لنستطيع تحقيق الوحدة. والشيء الآخر في هذا الصدد هو أن قوة هذا العمل يجب أن تتناسب مع درجة الحاجة للوحدة، أي بمقدار ما تكون الوحدة ملحة ومصيرية، وبذلك المقدار يجب أن يكون العمل جدياً وجذرياً. فاذا كانت الوحدة هي الهدف القومي الاول لأمتنا، واذا كانت الوحدة هي الطريق الوحيد لتكوين الكيان القومي لمواجهة العدو، واذا كانت الوحدة هي الاطار الوحيد لازدهار أمتنا وتقدمها وحل مشاكلها الاقليمية، عندها يجب أن يكون العمل لتحقيقها في المكان الاول من اهتمامنا ومستوعباً كل جهودنا. اذن فصعوبات الواقع ومشاكله كالتناقضات الاقليمية والمشاكل المحلية والتفاوت في درجات التطور أو التركيب الاقتصادي أو التفكير السياسي، أمور يجب أن يوجه النضال الوحدوي لاخضاعها وتذويبها. أما الاساليب التي تدعى العلمية فيجب أن تستخدم بقصد قهر هذه الصعوبات والقضاء عليها. وبالمنطق نفسه يستتبع القول ان القوى المعادية للوحدة كالاستعمار والعملاء وأصحاب المصالح في الداخل يجب ألا تكون سبباً للابطاء بتحقيق الوحدة أو تأجيلها، بل يجب أن تكون هدفاً

للكفاح الوحدوي. في التفكير العامي بعض التشويش ولا شك، يتضح في أن البعض يقر بأن الوحدة هي الهدف الاول والرئيس لنضال شعبنا الآن، ويقول في الوقت نفسه بأننا يجب ألا نسرع بتحقيقها، أو أن تحقيقها صعب لأن الاستعمار وأعوانه سيقفون ضدها. إذا كانت قضية الوحدة بالنسبة لنا قضية حياة أو موت يصبح الكلام عن الصعوبات أمراً غير ممكن لأنه غير منطقي، لأن الموت لا يعادل الصعوبات ولا يعادل أي شيء آخر. إذن هناك اختلاط بين أمرين في مسألة صعوبات الواقع، أمر النضال ضد هذه الصعوبات مهما كانت، وأمر الاستسلام لها. صحيح أنه يمكن تأجيل هدف الوحدة إذا كانت الصعوبات جمة وكبيرة، ولكن ذلك يكون ممكنا فقط عندما يكون ترتيب أولويتها يسمح بذلك، أي عندما يكون هناك ما يجب أن يتقدم عليها. أما أن نقول بان الوحدة هي الهدف الاول وهي المسألة المصيرية، ونقول في الوقت نفسه بصعوبة تحقيقها بسبب الاستعمار أو الفوارق الاقليمية، فذلك غير منطقي ولا يمكن تصنيفه إلا في جملة الكلام المشوش.

إن الكفاح من أجل الوحدة الآن يجب أن يتسلح بالاساليب العلمية فيحسب ويعتمد على الارقام ويضع الخطط ويستخدم آخر نتائج العلم الطبيعي والاجتماعي، وذلك أمر لا يناقشه أحد اطلاقاً. أما إذا كان المقصود بالعلمية وجود قوى موضوعية تسير التطور الاجتماعي في البلاد العربية وتفرض وضع التجزئة الآن، ولا سبيل إلى التغلب عليها، فيكون الامر مختلفاً. ومناقشة هذا الرأي ترجعنا إلى مجال البحث الفلسفي. إن مسألة الحتمية في التاريخ سواء بصيغتها الدينية أم بصيغتها المادية (الماركسية) قضية من اضعف القضايا الفلسفية، فهي لا تكاد تملك حجة باقية لم تسقط بعد. فالحتمية المادية التي قامت على طرفٍ نقيض من الميتافيزيقية لا تستطيع أن تدلنا على الطريقة التي تستطيع بها أن تفترض مسبقاً وجود قوة حتمية توجه التاريخ نحو هدف أفضل هو مثالي في النهاية، إلا بضرب من ضروب الافتراضات الميتافيزيقية نفسها. ومن ناحية الواقع ليس في التاريخ ما يدلل اطلاقاً على وجود حتمية، فكل ما يوجد هو نزوع ثابت عند الانسان للتقدم بكل ما في هذه الكلمة من عموية. أما شكل التقدم وأسلوبه وطريقه فكلها أمور لا يوجد ما يدلل على أنها مسيَّرة بفعل قوانين ثابتة. فالوحدة العربية ليست بيد قوانين حتمية، وليست خاضعة لقوى خفية خارجة عن إرادة الانسان، ولا يوجد شيء يسيرها أو يؤثر فيها خارج نطاق الكفاح الارادي من أجل تحقيقها. فهي إن كانت صعبة التحقيق الآن فليس من المحتم أن

تكون أسهل غداً، والتطور القادم لا يحمل في طياته شيئاً محتماً بخصوصها. الوحدة مثل أعلى، لا علاقة لها بالقوانين الثابتة، والقوانين الثابتة ليست موجودة إلا في الطبيعة، أما شكل المجتمع وعلاقات الناس ببعضهم فهي من صنع الانسان، أي من صنع ارادته بالتعريف البسيط للارادة ودون أي تعقيد. فإذا كانت الوحدة مصيرية بالنسبة لأمتنا في هذا الوقت، فعلينا أن نناضل لتحقيقها الآن وليس في المستقبل، منطلقين من أساس فكري واضح هو أنه لا توجد صعوبة لا يمكن التغلب عليها. وبعبارة أخرى لا يوجد شيء غير ممكن التحقيق في أوضاع بلادنا عندما تكون هناك ارادة متجسدة بالعمل.

وبصدد مسألة اختلاف درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي وتباين الظروف القطرية كمبرر لتأجيل الوحدة يكفي القول بأن هذه الحجة تقوم على فرضية غريبة حقاً، هي ان التماثل شرط ضروري للوحدة. فهل حقاً ان التماثل ضروري للوحدة؟ إن الذين يرجعون للأرقام الاقتصادية ويسردون تباين معدل الدخل الفردي ودرجة التصنيع وزيادة السكان وكمية الموارد الزراعية والمعادن والثروة النفطية ويجهدون أنفسهم بتفاصيل الصناعات الناشئة، ليدللوا على أن الوحدة إن تحققت الآن ستؤدي إلى الحاق أضرار اقتصادية فادحة بهذا القطر أو بذلك أو بها جميعاً، يغفلون أموراً عديدة. فهم في الغالب لا يعرفون حقيقة هذه الاختلافات، أنهم يبالغون دونما اثبات بالوقائع بصورة أصبحت من الاخطاء الشائعة عند الراغبين بالتحدث في الامور الاقتصادية. فالاضرار ليست بالدرجة التي يتصورها أصحاب هذا الرأي. فمثلاً ان الدراسة الشاملة للأوضاع الاقتصادية في العراق وسورية التي جرت أثناء المفاوضات لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين القطرين بعد شباط/فبراير وآذار/مارس سنة ١٩٦٣ لم تظهر أن حجم هذه الاضرار كبير، بل على العكس قد أظهرت بصورة تدعو لاستغراب أصحاب هذا الرأي أن الوحدة الاقتصادية لا تواجه العقبات التي تشاع عنها. وذلك مثال على الانطباعات الخاطئة التي تروج متخذة طابع العلمية.

السؤال الآخر الذي يستدرجه البحث، هو هل ان التماثل ممكن في أي وضع كان؟ هل ان التماثل قابل للتحقيق بين هذه الاقطار قبل أن تتحد؟ ثم هل ان التماثل موجود في الدول الموحدة، أو هل هو موجود في أوضاع كل قطر عربي على حدة؟ الجواب عن جميع هذه الاسئلة لا شك سلبي.

ولسنا بالطبع في صدد تفصيل الصفات المشتركة بين الاقطار العربية وروابطها القومية، فذلك أمر معروف. المهم في هذا المجال هو الاشارة إلى انه في الآونة الاخيرة أخذت بعض الافكار تروج عن الاختلافات والفوارق في التطور بين الاقطار العربية،

وأن تلك الفوارق تمنع قيام الوحدة، وأننا يجب أن ننتظر حتى تزول تلك الفوارق... الخ، أخذنا نسمع عن هذه الافكار دون أن نعرف على وجه التحديد ما هي هذه الفوارق وأين توجد.

ولنفرض أيضاً ان هناك اختلافات اقتصادية وادارية، فالسؤال الذي يرد هو هل ان هذه الاختلافات غير قابلة للحل؟ هل هناك مشاكل تنشأ عن الوحدة لا يمكن حلها؟ ان العلم والتخطيط الذي استطاع أن يوفق بين مصالح دول السوق الاوروبية المشتركة، وهي دول ذات اقتصاد متطور، ألا يستطيع تنسيق أوضاع بسيطة نسبياً كأوضاع الاقطار العربية؟ هل العلم الحديث عاجز عن توفير الاساليب والخطط التي تكفل تحقيق اندماج اقتصاديات هذه الاقطار بمراحل توصل إلى الوحدة مع تلافي الاضرار المحتملة؟ لا أعتقد أن أحداً يمكن أن يجيب عن ذلك بالنفي: بل لعل الامر على العكس، فاقتصاديات هذه الاقطار على درجة كبيرة من التماثل والبساطة بحيث ان عملية دمجها ليست صعبة أبداً، كما انها لا ينتظر أن تؤدي إلى أضرار جسيمة، أو إلى أضرار لا يمكن تلافيها. إن مسألة الاختلافات وخطورتها من الاخطاء الشائعة التي مصدرها ليس البحث العلمي بل الهواجس والمخاوف والاوهام والمصالح.

هناك نوع آخر من الاخطاء الشائعة عن علاقة الوحدة بالاشتراكية. لقد بدأت تظهر بعض الكتابات التي تجعل تحقيق الوحدة وتحقيق الاشتراكية شيئاً واحداً وبعملية واحدة. وأخذنا نسمع آراء هنا وهناك تقول بأن المهم في الوحدة هو ليس توحيد الوطن وتكوين دولة موحدة بل المهم هو محتوى الوحدة ومن يحققها، فالوحدة إذا لم يكن محتواها النظام الاشتراكي، وإذا لم تحققها البروليتاريا، فإنها ليست وحدة. ويتوسع أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن الوحدة لا يمكن أن تحققها إلا الطبقات الكادحة ـ العمال والفلاحون ـ وان غير هذه الطبقات لا يمكن أن تؤمن بالوحدة، ولا يمكن أن تعمل لتحقيقها، وان كل دعوة للوحدة من قبل غير هذه الطبقات اما كاذبة أو انها مشروع استعماري هدفه استغلال الطبقات الكادحة. ويقول أصحاب هذا الرأي أيضاً ان الصراع من أجل الوحدة هو الصراع بين الطبقات، وان الطبقات الكادحة هي التي تحقق الوحدة والاشتراكية في آن واحد... الخ. وينعت أصحاب هذا الرأي الدعوة الوحدوية في غير هذا الاطار، بأنها أفكار البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة كما هو دارج الآن! وانها أفكار عرقية شوفينية... الخ من العبارات المعروفة.

وقبل مناقشة هذا الرأي تجدر الاشارة إلى أن هذا التحليل الماركسي لقضية الوحدة العربية جديد، فهو لا يذهب لأبعد من السنوات القليلة الاخيرة. انه تحليل جديد من حيث قبول فكرة الوحدة العربية من جهة ومن حيث ربطها بالاشتراكية الماركسية من جهة أخرى. فالمعروف تاريخياً أن الماركسية العربية كانت تقف موقف العداء الصريح من الوحدة العربية في الماضي وترفضها بصورة قاطعة على أنها مشاريع استعمارية أو أفكار انتهازية. إلا أنه عندما تعاظم التيار الوحدوي، ودخلت الثورة العربية مرحلة جدية جديدة بعد وحدة سنة ١٩٥٨ وثورة شباط/فبراير في العراق وثورة آذار/مارس في سورية سنة ١٩٦٣ وقيام محاولات الوحدة الثلاثية، وما رافق كل ذلك من صعود الوعي القومي، بعد أن حدث كل ذلك أخذت الماركسية العربية الموقف الجديد، وهو قبول الوحدة ولكن بإطار ماركسي. هذا من حيث التاريخ وهو مسألة ليست غير مهمة في تقويم هذا الرأي. لأنه لم ينشأ بصورة طبيعية، أي نتيجة تفاعل حي مع الجماهير العربية وتحليل علمي لآمالها وأهدافها، بل قد كان نتيجة ضغط الواقع وعلى أرضية المعارضة للوحدة العربية.

ولكن بغض النظر عن هذا الجانب لا بد من اخضاع هذا الرأي للتحليل.

هل صحيح أن الصراع الذي يشهده المجتمع العربي منذ بداية نهضته الحديثة هو صراع طبقي بالشكل المجرد الذي يقول به هذا الرأي، أم انه صراع وطني تحرري بين جماهير الشعب الواسعة من مختلف الفئات وبين الاستعمار الغربي والصهيونية، وصراع بين جماهير الشعب المضطهدة والفئات الوطنية المتحررة وبين الفئات الحاكمة المستغلة وأعوانها من الفئات المستفيدة من الحكم والمستغلة للجماهير؟ هل كان النضال التحرري الذي خاضته الاقطار العربية ضد الاستعمار الغربي والصهيونية حتى الآن مقصوراً على طبقة البروليتاريا والفلاحين أم اشتركت فيه فئات عديدة من الشعب؟ الجواب عن ذلك لا شك واضح. ثم لنأخذ قضية الوحدة العربية: لماذا لا يمكن أن يؤمن وأن يخلص لقضية الوحدة العربية إلا الطبقات العمالية والفلاحية؟ ما هو السر الذي يوجد في هذه الطبقات الذي يجعلها ترتقي للشعور القومي والاخلاص للأمة والوطن ولا يوجد عند غيرها من فئات الشعب؟ هل ان نوع المهنة أو الفقر أمور بحد ذاتها تجعل من المواطن مخلصاً ومناضلاً قومياً؟ لا أعرف أن كان التفكير السليم يقبل مثل ذلك. لو كان ذلك صحيحاً فكيف نفسر أن الحركة الماركسية العربية نفسها؛ وهي المفروض فيها أن تكون قمة الوعي الطبقي والممثل الأكمل للطبقات الكادحة قد وقفت موقفاً سلبياً من قضية الوحدة في السابق، ولا تزال حتى الآن مع بعض الفوارق[1]؟

قد يقال مثلا ان الطبقات الكادحة هي الطبقات ذات المصلحة الحقيقية في قيام الوحدة، لذلك فهي تناضل من أجلها بصدق وحماس. وذلك صحيح مع الملاحظات التالية: الملاحظة الاولى تتعلق بتعريف المصلحة. ما هو المقصود بذلك: هل هو المصلحة المادية المباشرة للعمال والفلاحين متمثلة بتحسين مستوى المعيشة، أم المصلحة العامة البعيدة المدى متمثلة ببناء مجتمع تقدمي حر وبناء وطن مستقل قوي؟ إذا كان المقصود الاول فليس من الضروري أبداً ألا تكون مصلحة الطبقات الكادحة متناقضة مع الوحدة، فدمج قطرين عربيين وما يتبع ذلك من اطلاق حرية الانتقال والعمل قد يؤدي إلى نشوء منافسة بسبب انتقال العمال من قطر فيه بطالة إلى قطر فيه نقص باليد العاملة، الامر الذي يؤدي إلى فقدان امتيازات كان يتمتع بها عمال القطر الاخير قبل الوحدة. ويصح الشيء نفسه عن الفلاحين. أما إذا كان المقصود هو المفهوم الثاني للمصلحة، فذلك أمر لا يتحقق إلا بالأمد الطويل، ولا يتم إلا بالتضحية الآن في سبيل المستقبل. والكفاح من أجل ذلك ليس من الضروري ألا تشترك به فئات الشعب الأخرى. فما زال المقصود بالمصلحة الحقيقية هو المصلحة العامة للبلاد والوطن في الامد الطويل، فليس من الضروري أن يقتصر النضال من أجلها على طبقة معينة دون طبقة أخرى.

ولناخذ الجانب الآخر من القضية. لنفرض ان المقصود بالمصلحة هو المصلحة المباشرة الطبقية المتمثلة بازدياد الدخل، فهل صحيح ان الطبقات الأخرى ليس لها مصلحة بقيام الوحدة؟ إذا كانت الوحدة تحقق مصلحة مادية مباشرة للعمال والفلاحين، ألا تحقق في الوقت نفسه مصلحة مادية مباشرة للطبقة الوسطى أو للطبقة الصناعية؟ المعروف أن توسيع السوق العربية والغاء الحواجز الجمركية وقيود انتقال رؤوس الاموال وممارسة المهن والحرف وإقامة المشاريع والسفر، كلها أمور تستفيد منها الطبقات الأخرى. إذن لماذا نفترض أن الوحدة العربية ضد مصلحة الطبقات الأخرى؟

إن الطبقة الصناعية والتجارية في قطر لا ينادي بالاشتراكية قد تقف ضد الوحدة مع قطر عربي آخر ينادي بالاشتراكية خوفاً من تعميم هذه السياسة في دولة الوحدة والاضرار بمصالحها. هذا صحيح تماماً، ولكنه شيء مختلف عن التعميم النظري في أن هذه الطبقات عدوة للوحدة العربية. إن هذه الطبقات قد تعادي الاشتراكية، ولكنها لا يشترط أن تعادي الوحدة أبداً. وليس صحيحاً اطلاقاً أن الوحدة دون نظام اشتراكي لا قيمة لها. ثم إذا كان المطروح مثلاً وحدة أقطار

---

(١) لا شك في أن هناك تطوراً إيجابياً في موقف بعض الأحزاب الشيوعية العربية ازاء قضية الوحدة لا بد من التنويه به.

متشابهة في سياستها الاقتصادية تقريباً فهل صحيح أن الطبقات من غير العمال والفلاحين ستقف منها موقف المعادي؟ هل سيطرأ تغيير سلبي على المحتوى الاشتراكي إذا ما تحققت الوحدة بين هذه الأقطار؟ والجواب عن ذلك بنظري : كلا على وجه التأكيد.

هناك تحليل أخذ بالرواج مؤخراً لتفسير ظاهرة عدم قيام الوحدة بين العراق وسورية والجمهورية العربية المتحدة بالرغم من قيام أنظمة ثورية في هذه الاقطار تتبنى النظرة الاشتراكية. والمقصود بهذا التحليل في الواقع ـ أو كما يبدو من بعض الكتابات عنه ـ هو تأجيل تحقيق الوحدة بين هذه الاقطار. يقول هذا التحليل ان الانظمة القائمة في الاقطار العربية هذه تقوم على البرجوازية الصغيرة وليس على البروليتاريا والفلاحين، والبرجوازية الصغيرة هذه قد قامت بضرب الطبقات الاقطاعية والرأسمالية التي كانت تسيطر على الحكم قبلها لا لتقيم حكم البروليتاريا بل لتقوية مركزها هي وتدعيم سلطتها، لذلك فهي تقف من ناحية أخرى موقف المتردد أو المعادي ضمنا للطبقات الكادحة. والبرجوازية الصغيرة هذه ذات أفكار متذبذبة فيما يتعلق بالثورة، فهي لا يمكن أن تحقق الوحدة والاشتراكية لأنها كالطبقات القديمة ذات مصالح متناقضة مع هذه الاهداف. . . الخ.

إن هذا التحليل، المترشح من الادبيات الماركسية الموجزة التي أخذت تروج مؤخراً يعاني بصورة واضحة من اخطاء التجريد والابتعاد عن الواقع العربي، وهو ليس إلا توفيقاً ذهنياً بين أفكار مجردة غرضها الانسجام المنطقي والتبرير أكثر من تحليل الواقع العربي بروح علمية.

هناك فرضيات عديدة يجب أن تكون صحيحة أولا من أجل أن يكون هذا التحليل صحيحاً. فلأجل أن يكون مقبولاً يجب أن تكون فكرة وجود برجوازية صغيرة متميزة عن البرجوازية الكبيرة صحيحة، وأن تكون فكرة صدور الافكار بصورة تامة عن المصالح الطبقية المباشرة صحيحة، وأن تكون فرضية أن الانظمة القائمة في الاقطار الثورية تقوم على البرجوازية الصغيرة صحيحة. ويتطلب هذا التحليل أيضاً أن تكون الفرضية الضمنية أن حركة البروليتاريا العربية ـ المتمثلة بالحركة الماركسية (بغض النظر عن تعريف أو تحديد هذه الحركة وعمن هو المقصود بها) ـ ليست بأشخاصها من البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة.

والآن يصل البحث إلى تحديد مقياس النضال الوحدوي. العدو الحقيقي

للوحدة هو الاستعمار والصهيونية كقوة خارجية، ومن يرتبط بالاستعمار ارتباط عمالة ومصلحة من الافراد في الداخل. الاستعمار الغربي والصهيونية هما القوة الاولى المعادية للوحدة العربية، بخط ثابت مستمر لم ولن يتغير والأدلة على ذلك واضحة وليست بحاجة للبيان في هذا المجال. كما أن أسباب ذلك واضحة لا تحتاج لمزيد من المناقشة. هذا هو المقياس الموضوعي الثابت لتحديد من هو مع الوحدة ومن هو ضدها. في الكتابات التي تقرن الوحدة بالاشتراكية الماركسية خلط واضح بين قضية النضال من أجل الاشتراكية وبين النضال ضد الاستعمار. هناك فرضية يصعب التدليل عليها هي أن أعداء الاستعمار الغربي هم فقط الطبقات الكادحة وذلك خطأ ولا شك، إذ ان النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار الغربي والصهيونية لم يقتصر في بلادنا على الطبقات الكادحة اطلاقاً من حيث التاريخ، وليس هناك أي سبب نظري مقبول يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا النضال سيقتصر على هذه الطبقات في المستقبل. فالدفاع عن الوطن ليس مسألة مقصورة على جماعة دون أخرى من المواطنين، وليس صحيحاً اطلاقاً أن دائرة الذين يقاومون الاستعمار والصهيونية في بلادنا منطبقة على دائرة الطبقات الكادحة المناضلة من أجل الاشتراكية الماركسية. إن النضال من أجل الاشتراكية ليس مطابقاً تماماً للنضال ضد الاستعمار والصهيونية. هناك فئات كثيرة، موجودة، ومن الممكن أن توجد، تناهض الاستعمار والصهيونية دون أن تكون مؤمنة بالنظام الاشتراكي، ودون أن تكون قد فكرت بالاشتراكية. والادلة على ذلك كثيرة جداً من واقع النضال الوطني في البلاد العربية، ومن أقرب حلقات هذا النضال، هي ثورة الجزائر. صحيح جداً أن نقول ان حلفاء وأعوان الاستعمار لا يمكن أن يكونوا مع الوحدة، ولكن ليس من الصحيح ان نقول ان أعداء الاستعمار هم الطبقات الكادحة فقط. الاشتراكي يمكن أن يكون وحدوياً ولكن ليس من المحتم أن يكون كذلك، فليس في الاشتراكية الماركسية ما يدفع بالضرورة إلى الايمان بالوحدة والنضال من أجلها. الوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ولكن ليس من المحتم أن يكون كذلك.

والمقصود من ذلك ليس بالطبع التقليل من أهمية التفكير الاشتراكي وليس المقصود التقليل من أهمية نضال الطبقات الكادحة وليس أي شيء من هذا القبيل. المقصود هو الوضوح في الافكار وإزالة التشويش والغموض وخلط الامور ببعضها. المقصود أن نفهم بصورة واضحة أن النضال من أجل الوحدة يجب ألا يقيد بأفكار مسبقة، وألا يزج به في مشاكل واختلافات لا تعود له، فقضية الوحدة ليست قضية الاشتراكية، وإن لم تكن متعارضة معها. فهناك فرق بين عدم التعارض وبين التماثل.

فكما أن النضال من أجل الاستقلال والتحرر من حكم الاستعمار يتطلب حشد جبهة واسعة من جميع فئات الشعب المناهضة للاستعمار، بغض النظر عن التوزيع الطبقي، كذلك النضال من أجل الوحدة يتطلب حشد جبهة واسعة من جميع فئات الشعب المؤمنة بالوحدة. ليكن المقياس في تحديد من هو وحدوي ومن هو غير وحدوي مقياساً واقعياً قائماً على أساس الايمان والنضال الفعلي من أجل الوحدة، لا على أساس أفكار مسبقة وتعريفات نظرية. إن النضال من أجل الوحدة العربية قد تشترك به فئات واسعة متعددة من المثقفين والحرفيين والطبقات الوسطى والصناعيين إلى جانب الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين.

ولنتحول الآن إلى جانب آخر من الاخطاء الشائعة خلاصته القول بإمكانية تكوين اتحاد بين الاقطار العربية مع بقاء أنظمة الحكم الموجودة على ما هي عليه. ويقال أحياناً ببقاء كيانات الدول المتحدة على ما هي عليه.

إن هذا الرأي غير واضح بالطبع فيما يتعلق بالمقصود بأنظمة الحكم الموجودة أو بكيانات الدول الحالية وفيما إذا كان ذلك ممكناً أصلاً بظل الوحدة. وقد يصل هذا الرأي أحياناً إلى الاقتصار على ما يدعى بالكونفدرالية أو ما هو قريب من ذلك. أما مصدر هذا الخطأ فليس من الصعب التعرف عليه. انه فشل وحدة سنة ١٩٥٨ وميثاق ١٧ نيسان/ابريل ونشوب الصراع بين الحركات الثورية الوحدوية. انه محاولة ذهنية للتوفيق بين هدف الوحدة وبين الواقع الذي يبدو لأصحاب هذا الرأي صعب التغيير.

إن خطأ هذا الرأي مزدوج: نظري وعملي. فنظرياً لا يمكن تجزئة سيادة الدولة إذا كان المقصود بالوحدة تكوين دولة واحدة. فالدولة لا بد أن تكون موحدة السيادة، وذلك مبدأ أولي وأساسي في علم السياسة. الدولة يجب أن تكون مطلقة أيضاً، لا تحدها ولا تتعارض معها أية سيادة أخرى. من الممكن توزيع السلطة التي تمارس السيادة بين مؤسسات متعددة، ضمن الدولة الواحدة، ولكن لا بد من وجود مكان واحد توجد فيه السلطة النهائية عندما ينشأ التعارض بين تلك المؤسسات وبقَوْل الكلمة الأخيرة بشؤون الدولة. وعلى ذلك إذا كان المقصود بالوحدة انشاء دولة واحدة لا يمكن بقاء كيانات الدول المتحدة على ما هو عليه الوضع قبل الاتحاد، إذ لا يمكن تجزئة سيادة الدولة الجديدة بين حكومات الاقطار المتحدة. وبعبارة واقعية لا يمكن الاحتفاظ بأنظمة الحكم الموجودة في الاقطار الداخلة بالوحدة، بل لا بد من تكوين

حكومة جديدة تملك السيادة التامة الموحدة. إذا كان المقصود ببقاء أنظمة الحكم الموجودة بقاء الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت من أجل تقدم الشعب فذلك ممكن، وإذا كان المقصود ابقاء ادارة محلية بيد الاقطار ونوع من الحكم الذاتي فذلك ممكن أيضاً، ولكن لا بد من أن تكون السلطات المحلية وحكومات الاقطار خاضعة لسلطة أعلى منها جميعها هي حكومة الاتحاد الجديدة، أي لا بد للدول الداخلة في الاتحاد أن تتنازل عن سيادتها لسلطة جديدة.

ومن الناحية الواقعية قد يظن البعض ان الصعوبات التي تواجهها قضية الوحدة والعقلية الاقليمية وفشل التجربة السابقة تتطلب أن تكون الوحدة في مراحلها الاولى خفيفة الوطأة مقتصرة على أمور قليلة، مع بقاء أنظمة الحكم والحكومات الموجودة في الاقطار واسعة الصلاحيات. إن هذه النظرة قد تبدو منطقية لأول وهلة ولكنها تبقى تحليلاً مجرداً إذ قد يكون الصحيح هو العكس تماماً. إن المصاعب المذكورة ربما تتطلب أن تكون الوحدة قوية حاسمة منذ البداية تقطع الطريق على جميع الميول اللاوحدوية من أن تتطور. والدليل الذي يورده البعض أن السياسة الاندماجية التي قامت عليها وحدة سنة ١٩٥٨ هي التي أدت إلى الانفصال دليل ضعيف جداً، فلا السياسة كانت اندماجية كما يظن ولا الانفصال كان بسبب تلك السياسة بالذات. الانفصال مؤامرة كان من الممكن ألا تنجح أبداً، ولم يكن وقوعها أمراً حتمياً. أنني من الذين يعتقدون أن الوحدة يجب أن تكون قوية منذ البداية، وأن تعبىء بداخلها كل الجهود للقضاء على الميول اللاوحدوية في جميع مجالات الحياة وبكل الوسائل.

من الواضح أن النظرة التي نحن بصدد مناقشتها تحاول تحقيق توازن بين القوى التي يتكون منها الاتحاد، توازن قائم على أساس التكافؤ والمساواة. ويستتبع ذلك توزيع السيادة على هذا الاساس. وفي الحقيقة تلك هي الفكرة التي تقوم عليها الجامعة العربية، فكرة المجتمع المكون من كيانات ذات سيادة لها الحقوق نفسها في اتخاذ القرارات، وتتوزع بينها السيادة والسلطة بالتساوي، فكل قرار لا ينال الاجماع لا يصبح قراراً، أي لا ينفذ. ولسنا بحاجة إلى القول ان هذه الفكرة، مهما كان الشكل الذي تتمثل به، لا تصلح أن تكون أساساً للوحدة. فالوحدة لا يمكن أن تكون أقل من تكوين دولة واحدة جديدة. صحيح هناك أقطار عربية عاشت لفترة من الزمن مستقلة، وصحيح أن لكل من هذه الاقطار تجربته وأوضاعه المحلية. وصحيح أن هناك أكثر من حركة وحدوية ثورية، إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يبرر فكرة التوازن وتجزئة السيادة.

مقابل الخطأ السابق هناك خطأ معكوس يتعلق بالفكرة المنتشرة عن الشكل الاتحادي للوحدة أو ما يدعى بالفدرالية. يعتقد كثير من المهتمين بقضية الوحدة أن الشكل الاتحادي ليس إلا درجة دنيا للوحدة، وأن الوحدة الاندماجية (أو المركزية) هي الصيغة الأكثر وحدوية. وبالتالي يحكم هؤلاء على الوحدة الاتحادية على أنها خطوة نحو ذلك. الوحدة الاتحادية ـ حسب هذا الرأي ـ يجب ألا تكون الشكل النهائي للوحدة العربية وقبولها الآن لا يبرره كون الوحدة التامة صعبة.

وسبب هذا الخطأ يكمن في النظرة الآلية التجريدية للوحدة. فالوحدة هي التماثل والاندماج التام، وبما أن الوحدة الاتحادية تحقق التماثل في بعض الامور ولا تحققه في بعض الامور الأخرى (الحكم المحلي في كل قطر) إذن فهي أقل من الوحدة المركزية. مقياس الوحدة هو درجة الاندماج والمركزية.

وخطأ هذه النظرة التجريدية هو أنها تغفل حقيقة بسيطة هي ان التوحيد لا يمكن أن يشمل جميع شؤون الحياة أصلا، فالأمة مهما كانت موحدة لا يمكن أن تصل إلى درجة تتماثل فيها جميع شؤون الحياة، فذلك أمر مستحيل الحصول أصلا، فضمن كل دولة تبقى بعض الاختلافات بين منطقة ومنطقة، لا بل ربما بمرور الوقت تنشأ عن التطور نفسه اختلافات جديدة كالتخصص في الانتاج مثلا. والشكل الاتحادي ليس إلا الاطار الذي يستوعب هذه الاختلافات الاقليمية، ويوجد لها الاجهزة المتخصصة بشؤونها. فما زالت الاختلافات بين المناطق في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجات التطور موجودة، وبدلا من أن يتولى جهاز حكومي مركزي واحد معالجة كل هذه الشؤون المتباينة تقوم في ظل النظام الاتحادي أجهزة ادارية متعددة تعدد تلك المناطق بمعالجتها. فالمسألة تتعلق بالتخصص وتوزيع الاعباء أكثر مما تتعلق بتجزئة سيادة الدولة والتنازع بين أجزاء الوطن الواحد.

ثم هناك الاوضاع الناشئة عن كبر حجم الدولة وتباين مناطقها ـ كما هي الحال في البلاد العربية ـ إن هذا الاتساع لا يناسبه غير النظام الاتحادي الذي يوفر لكل قطر حكومة قريبة من شعبه قادرة على الالمام بتفاصيل شؤونه، في حين أن ذلك لو أوكل لحكومة مركزية واحدة لأدى الامر إلى بعد الحكومة عن شؤون الشعب وتعقيد الروتين.

إذن فالمسألة ليست مسألة نزاع بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، بقدر ما هي مسألة ايجاد جهاز قريب من الشعب واحداث تخصص في العمل واتاحة المجال أمام المواطنين ليساهموا عملياً في ادارة شؤونهم اليومية وشؤون مناطقهم. الامر الذي يدور حوله النظام الاتحادي لا يتعلق بالمسألة القومية: هل تكون الأمة موحدة أم نصف موحدة، بل يتعلق بفن الادارة وتوسيع المشاركة الشعبية والتخصص في الانتاج والتلاؤم

مع الفوارق الطبيعية والاختلافات التي لا بد من وجودها بدلا من القفز فوقها. فالنظام الاتحادي في تطبيقه في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والمانيا الغربية قد خلق أوضاعاً قومية موحدة لا تقل أبداً عن وحدة الدول التي تتبع النظام المركزي. إن الاقطار العربية المترامية الاطراف الواسعة الرقعة المتباينة في أوضاعها المحلية تحتاج لنظام يتلاءم مع هذه الظروف من جهة، ويحقق الوحدة القومية من جهة أخرى. ويبدو أن ذلك يتطلب نوعاً من الوحدة الاتحادية.

ولا بد من التنويه بهذا الصدد بأن القول بتفضيل الوحدة الاتحادية يجب ألا يوحي بوجود تناقض مع القول بوحدة السيادة التي مر ذكرها، إذ لا تناقض أبداً بين الفكرتين. النظام الاتحادي يجب ألا يعني تجزئة السيادة. فالسيادة يجب أن تكون موحدة ومطلقة بيد الحكومة الاتحادية. ولكن الحكومة الاتحادية يمكن أن توكل مهمة ممارسة بعض صلاحياتها إلى أجهزة محلية هي حكومات الاقطار. طبعاً يجب أن تكون مسألة توزيع الصلاحيات منظمة بقوانين ـ وأهمها الدستور ـ وأن تكون هناك أجهزة للبت بالاختلافات مما هو معروف في الدول الاتحادية، ولكن المبدأ الثابت هو أن ارادة الأمة ترقد في الحكومة الاتحادية، وأنه إذا ما تناقضت مصلحة الاتحاد مع مصلحة الاقليم فالتفضيل يكون دوما لمصلحة الاتحاد.

إذن يمكننا أن نقول ان النظام الاتحادي ليس فيه بالضرورة ما يحتم كونه شكلا ناقصاً من أشكال الوحدة، وبالتالي لا يشترط أن يكون خطوة مؤقتة بل يمكن أن يكون نظاماً للأمد الطويل أيضاً. ومن الخطأ أن ننظر إليه كتنازل عن الوحدة الصحيحة. فمقياس الوحدة ليس التماثل بل التفاعل الحي العضوي بين أجزاء الأمة وانصهارها في ارادة واحدة تعرب عنها خلال أجهزة متعددة. المهم هو أن تذوب الاحاسيس الاقليمية ويحل محلها شعور الانتماء للأمة بدلا من الاقليم، وأن يقضى نهائياً على المنازعات ويحل محلها التنافس الودي من أجل تقدم البلاد بأجمعها. وأخيراً تجدر الاشارة إلى أن الشكل الاتحادي لا يشترط أن يكون مطابقاً للتقسيمات الاقليمية الحالية، إذ يمكن إقامة نظام اتحادي على أساس آخر ـ ربما اقتصادي ـ لتنمية بعض المناطق ذات المشاكل الخاصة المشتركة أو لاعتبارات ادارية.

ومن الاخطاء الشائعة أيضاً ما ترشح من ظروف الفشل في العمل الوحدوي. هناك من يقول بأن الوحدة يجب أن تكون على خطوات اقتصادية وثقافية وعسكرية... الخ. فالخطوات هذه من شأنها أن تمهد فيما بعد للوحدة السياسية. إن أصحاب هذا الرأي كأنهم يقولون: ما زالت الوحدة السياسية غير ممكنة أو صعبة

ومن الاخطاء الشائعة أيضاً ما ترشح من ظروف الفشل في العمل الوحدوي. هناك من يقول بأن الوحدة يجب أن تكون على خطوات اقتصادية وثقافية وعسكرية... الخ. فالخطوات هذه من شأنها أن تمهد فيما بعد للوحدة السياسية. إن أصحاب هذا الرأي كأنهم يقولون: ما زالت الوحدة السياسية غير ممكنة أو صعبة على وضعها. والخطأ في هذا الرأي لا يكمن - بالطبع - في عدم فائدة هذه الخطوات فهي مفيدة بحد ذاتها، ولا يرجع إلى أن هذه الخطوات لا تساعد على خلق جو مساعد على قيام الوحدة السياسية، فهي بحد ذاتها وعلى افتراض أن جميع الامور الأخرى لا تتغير تساعد على خلق ذلك الجو. الخطأ هو في اعتبار هذه الخطوات إذا ما اتخذت تؤدي بحد ذاتها إلى انهيار الاوضاع الاقليمية، وجعل الوحدة السياسية تحصيل حاصل. إن التجزئة لا تنهار لمجرد قيام وحدة ثقافية أو وحدة اقتصادية أو وحدة عسكرية، فالخطوات الوحدوية هذه قد تكون مؤقتة، تنفذ الآن ويوقف تنفيذها في المستقبل حسب تبدل الاوضاع السياسية، والأمثلة على ذلك متوافرة من التاريخ العربي الحديث.

هذا إذا فرضنا ان مثل هذه الخطوات ستنفذ. أما واقع الامر فان تنفيذ هذه الخطوات كثيراً ما يتعثر لأسباب عديدة. أولها وأهمها ان الموافقة على خطوة من هذه الخطوات قد تتم في ظرف سياسي سرعان ما يتغير حتى قبل أن تتاح فرصة التنفيذ. ومنها ان طريقة التنفيذ تتم دائماً على أساس عدم تقديم أي طرف من الاطراف المعنية أية تضحية اقليمية، اي ان التنفيذ يكون دائماً معتمداً على ايجاد اساليب ووسائل تتفق تماماً مع مصلحة جميع الاطراف، وهو أمر صعب في الغالب. والتفتيش عن مثل هذه الاساليب يستهلك وقتاً طويلاً. كل ذلك إضافة إلى الروتين في الاتصال بين الاطراف واستخدام الطرق الدبلوماسية المعروفة بين الدول، الأمر الذي يطيل من الوقت الذي يتطلبه التنفيذ. وليس أدل على ذلك من تاريخ نشاطات الجامعة العربية، ذلك التاريخ الذي يدل على أن خطوات وحدوية كثيرة نالت الموافقة ولم تنفذ، وعلى أن الخطوات التي نفذت لم تؤد بشكل ملموس إلى تقارب الاقطار التي شملتها تلك الخطوات.

ولكن جوهر الموضوع في هذه النقطة هو ان أموراً كتوحيد المناهج التعليمية وتنسيق وسائل الاعلام والتعاون في وسائل المواصلات وما إلى ذلك ليست هي الوسائل التي يمكن أن تعتمد عليها أمة بحاجة ماسة للوحدة كأمتنا، فهي طرق حتى لو طبقت فأثرها بعيد المدى. معضلة الوحدة العربية سياسية وليست ثقافية أو فكرية.

فكل قرب أو بعد عن الوحدة كان ولا يزال تقرره العوامل السياسية. لذلك فنحن لا نحقق شيئاً بالالتفاف حول هذه القضية أو القفز من فوقها، بل علينا أن نواجهها مباشرة. لا بد من حل المشكلة السياسية لتتحقق الوحدة. وكل جهد في النواحي الأخرى، وان كان مفيداً بحد ذاته، لا يجدي، لأنه يتجاهل القضية الاساسية. ولدفع سوء الفهم أيضاً لا بد من القول بان ذلك لا يعني أبداً معارضة أية خطوة من هذه الخطوات اذا ما تهيأت امكانية لتحقيقها أو عدم السعي لتحقيق شيء منها. كل ما هو مقصود هو ان مثل هذه الخطوات مفيد وضروري أحياناً إلا انه ليس الطريق العلمي الذي يوصل بالضرورة للوحدة السياسية.

وتروج في بلادنا منذ فترة أفكار عن الوحدة تتعلق بكيفية تحقيقها دون اضرار، وبعبارة أخرى هناك أفكار عن الثمن الذي يجب أن ندفعه للوحدة. إن الذي يستمع لأحاديث ومناقشات الوحدة يلمس وجود آراء تميل إلى أن تجعل من الوحدة عملية حسابية. فهي يجب أن تتحقق دون أية خسارة لأية جهة. وتبرير هذا الرأي يأخذ في الغالب طابع الغيرة على الوحدة، وهو أن الوحدة التي ينتج عنها أضرار تخلق عوامل فشلها بنفسها، لذلك، ومنعاً للفشل، يجب أن تصمم هذه الوحدة من حيث الشكل ومن حيث التوقيت على أساس تلافي جميع الاضرار المحتملة. إن الذي يحاول تتبع جذور هذا الرأي يصل في النهاية إلى الرعب الذي خلقه فشل وحدة سنة ١٩٥٨ في نفوس الوحدويين وإلى الآثار السلبية على قضية الوحدة التي خلفها جدل الانفصال وروح التذمر التي سبقته.

إذن فجذور هذا الرأي ليست علمية بالضرورة بل نتيجة تجربة محدودة، فالانفصال لم يحدث أبداً لأن سورية قد تضررت من الوحدة. وجوهر الخطأ في هذا الرأي هو أنه تصور خاطىء لكيفية حصول التقدم الاجتماعي، فليس هناك مثل واحد في التاريخ على تقدم حدث دون ثمن حتى الاختراعات العلمية. إن التغيير من حالة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية بحد ذاته يتضمن بالضرورة حصول أضرار معينة. وليس صحيحاً اطلاقاً ما قد يتصوره البعض ان الضرر مقصور على حالات التطور الفجائية أو الثورية فالتطور مهما كان بطيئاً لا بد أن يؤدي إلى بعض الاضرار. الفرق هو أن الضرر قد يحدث بالتدريج وقد يحدث بصورة لا تجلب الانتباه ولكنه لا بد أن يحدث. ان اختراع آلة جديدة أحسن من آلة موجودة لا بد أن يلحق ضرراً بأصحاب الآلة القديمة وبالمجتمع ككل ولكنه ضرر أقل من منفعة التقدم الذي يجلبه استعمال الآلة

الجديدة. عملية التنمية الاقتصادية بحد ذاتها لا يمكن أن تتم دون ثمن والثمن هو منع مستوى المعيشة من الارتفاع في البداية واقتطاع الزيادة في الانتاج لتكوين رأس مال جديد يعاد استثماره في التنمية وهكذا. وجميع حالات التنمية المعروفة في التاريخ الرأسمالية والاشتراكية تضمنت دفع ثمن معين دفعته شعوب تلك البلدان في سبيل مستقبل اقتصادي أفضل.

ويكاد هذا القانون أن يكون عاماً وثابتاً: لا تقدم دون ثمن، لا بد من دفع ثمن في الامد القصير من أجل الامد الطويل. إن الثورة من أجل الاستقلال والحرية ليست إلا تحملاً للآلام الآن في سبيل المستقبل المستقل الحر وهكذا. لذلك فمن الخطأ المبدئيّ أن نتصور أن الوحدة، وهي الهدف القومي الأول لأمتنا، يمكن أن تتحقق دون أن ندفع لها ثمناً. إن هذا القانون أزلي وحتمي لا مفر منه وكل محاولة لتفضيل تلافي الثمن لا يمكن أن تكون إلا على حساب الوحدة.

وطبيعي ألا يعني ذلك أننا يجب أن ندفع أكبر الثمن للوحدة بل علينا أن نفتش عن أحسن الوسائل التي من شأنها تخفيضه إلى الحد الأدنى وتلك مسألة فنية وليست مبدئية. علينا أن نستخدم كل العلم الحديث وأساليب التخطيط والبراعة والحكمة بحيث نجعل الثمن أقل ما يمكن. ولكن ذلك شيء ومسألة دفع ثمن للوحدة شيء آخر. هناك ثمن يجب أن ندفعه وهناك زيادة في الثمن تنتج عن الارتجال وعدم استخدام العلم وسوء التصرف يمكننا أن نتلافاها.

إن الوحدة هي فكرة المستقبل وليس الحاضر فنحن لا نتحد من أجل أن تحصل جميع الاقطار المتحدة على منافع صافية آنية فقد يكون ذلك من غير الممكن وعلينا أن نقبله. اننا نتحد ونعرف مقدما أن هذا القطر أو ذاك أو حتى الاقطار المتحدة كلها قد تضطر لدفع بعض الثمن الآن من أجل بناء المستقبل، من أجل خلق وضع جديد يعود بمنافع أكبر في الامد الطويل. الأمة التي تعيش وضعاً ضعيفاً وتكون غير مستعدة للتضحية في الامد القصير من أجل الامد الطويل لا يمكنها أن تتقدم اطلاقاً ولا أن تحقق شيئاً من أهدافها. لذلك فإن الاكثار من الكلام عن الاضرار التي قد تلحق هذا القطر أو ذاك بسبب الوحدة ليس مفيداً من حيث أنه يضعف استعداد الامة لقبول التضحية الضرورية من أجل الوحدة.

من الممكن تقليل الاضرار للحد الادنى عن طريق التخطيط العقلاني دون الكلام الكثير عن الاضرار إذ أن الأمة وهي تسير نحو وحدتها يجب أن تكون عالية الروح ذات استعداد قوي للتضحية مهما كانت من أجل أعز أمانيها.

وفي صدد هذا الموضوع ربما ينصرف الذهن إلى أن المقصود بالتضحية التضحية الاقتصادية فقط ولكن ذلك ليس صحيحاً تماماً، فالمقصود بالتضحية قد يتعلق بأنظمة الحكم نفسها. في الحقيقة ان الاختلاف في أنظمة الحكم بين الاقطار العربية المهيأة للوحدة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ لا يمكن أن يعتبر اختلافاً جذرياً إضافة إلى أنها أنظمة لا تزال في طور التجربة لذلك فتكييفها لتُلائم وضع الوحدة يجب ألا يكون صعباً. ومهما يكن فنظام الحكم ـ من النواحي السياسية ـ لا يمكن أن يعتبر مسألة خطيرة خطورة قضية الوحدة. فعلينا ونحن نحاول التقدم في طريق الوحدة أن نتعرف على العقبات المحتملة والتي ربما تكون سبباً للركود الحالي الذي تعانيه هذه القضية المصيرية فنقدم على معالجتها واضعين في الحساب امكانية التضحية بكل شيء مهما كان بما في ذلك التنازل عن بعض آرائنا فيما يتعلق بمسألة نظام الحكم مهما كان ايماننا راسخاً بأهميتها وبأفضليتها. فنظام الحكم في الدولة الجديدة لا يشترط أن يكون جامداً نضعه الآن وإلى الابد، بل يمكن تجربة صيغ متعددة وادخال التعديلات الضرورية. وبعبارة أخرى يمكننا أن نتبع طريقة تجريبية في تقرير شكل الحكم بدلا من الافكار المسبقة.

والتضحية تعني أن يتنازل الانسان عن بعض مطاليبه أو أفكاره ومعتقداته في سبيل تحقيق هدف قومي تاركاً للزمن والتجربة الحكم على صلاحية أو عدم صلاحية تلك الافكار. والخطأ كل الخطأ هو أن نتصور أن كل تنازل في موضوع نظام الحكم سيؤدي إلى الكارثة أو أنه من الخطورة بحيث يودي بالوحدة نفسها؛ فأحكام كهذه ـ مما تعودنا سماعَه ـ ليست إلا مبالغات غير علمية نصل إليها عن طريق التحليل المجرد. وبعبارة موجزة يجب الفصل بين مسألة الوحدة وبين مسألة نظام الحكم فالنظام متغير والوحدة ثابتة.

ثمة مسألة أخيرة من مسائل الاخطاء الشائعة تتعلق بأساليب تحقيق الوحدة. ليس من الصعب أن يلاحظ من يتعرف على الادبيات الحديثة في مسألة الثورة أن يجد ميلا واضحاً إلى اعتبار التطور الاجتماعي حصيلة لاسلوب واحد هو النضال الشعبي. ولكن ليس من الصعب أيضاً معرفة أسباب هذا الميل فالثورة الجذرية في التاريخ كانت دوماً وستبقى في التحليل النهائي نتيجة لنضال الشعب. والخطأ لا يكمن في هذه القضية بل في كيفية تعريف النضال. الخطأ هو في اعتبار النضال الشعبي مساوياً لحصول قناعة عند أكثرية الشعب العددية ومشاركتها في عملية النضال. ولعل هذه الفكرة الخاطئة مترشحة من الافكار الديمقراطية حيث التأكيد على ارادة الاكثرية والشرعية المنبثقة عن تلك الارادة. وليس القصد هنا التفصيل في شرح هذه النقطة

فالثابت هو أن نضال الشعب تقوده في البداية طليعة لا تكون أكثريته العددية ولكنها تمثل مطامحه وأهدافه. ونضال الطليعة كلما توسع ازدادت روابطه بالشعب. إذن فالنضال من أجل الوحدة لا يشترط أن يستوعب الاكثرية العددية من الشعب لأجل أن يكون ناجحاً.

النقطة الأخرى التي تتفرع عن هذه النقطة تتعلق بالشرعية. هل يحتاج هدف الوحدة لأجل أن يكون صحيحاً موافقة الأكثرية عليه، الجواب عن ذلك كلا. إن الوحدة كمثل أعلى لا تشتق شرعيتها من موافقة الأكثرية شأنها شأن أي مثل أعلى آخر. المثل العليا أهداف للتقدم البشري قد أصبحت ثابتة ومطلقة فلا هي نسبية ولا هي صغيرة كما قد يتصور البعض من المتأثرين بقراءاتهم عن المدارس الفلسفية الحديثة. الوحدة كالاستقلال وكالحرية مثل أعلى لا يمكن أن تكون له مفاهيم متعددة ولا يمكن أن يكون خاضعاً للاجتهاد ولا يمكن أن يشتق شرعيته من موافقة الأكثرية أو الاقلية أو أية موافقة أخرى. وكل جدول حول هذه الأمور ليس ذا فائدة عملية خاصة بالنسبة لنا نحن العرب وبهذه المرحلة بالذات. فبالرغم من النقاش الفلسفي الواسع حول قضية الحرية بقي البشر في كل التاريخ وفي كل ارجاء العالم يناضلون من أجل الحرية بمفهوم موحد بسيط. فنحن لا نناضل من أجل استقلال بلادنا لأن الاكثرية تريد ذلك فالاستقلال شيء مطلوب بحد ذاته بغض النظر عن الموافقة أو عدمها وكذلك الوحدة.

ولنعد لمفهوم النضال من أجل الوحدة. قلنا ان النضال لا بد أن يتجه إلى الشعب بمعنى أن يحرك الملايين لتغير موقف اللامبالاة إلى موقف الاهتمام والعمل والتضحية من أجل هذا المثل الاعلى. ولكن ذلك يجب ألا يعني أن اسلوب النضال واحد. فما زالت الوحدة مثلا أعلى لا تنبع شرعيته من الموافقة عليه ولا تعتمد أهميته على أمور خارجة عنه بل عليه بحد ذاته، لذلك فمن الممكن أن تكون الاساليب لتحقيقه متعددة حسب الظروف. فالقول بأن الوحدة يحققها نضال الشعب يجب ألا يعني أننا يجب أن ننتظر حتى يتسع نضال الوحدة ليشمل أكثرية الشعب العددية، ويجب ألا يعنى أن جميع الاقطار العربية يجب أن تتحد عن طريق ثورات شعبية في داخل هذه الاقطار.

إن نضال الوحدة نضال شعبي فحركة الوحدة قد أصبحت ثورة في طول الوطن العربي وعرضه بدليل الحركات القومية التي ناضلت ووصلت للسلطة في بعض الاقطار وبدليل امتداد هذه الحركات إلى الاقطار الأخرى، وانتشار أفكار الوحدة بين الشباب العربي في كل مكان. لذلك فمسألة شعبية هذا النضال لم تعد موضوع مناقشة بل هي حقيقة موجودة. والذي نحن بصدد مناقشته الآن هو هل أن شعبية النضال من أجل الوحدة تعني أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا بإسلوب واحد هو الثورة الشعبية الداخلية؟

إن تبسيطا للأمور كهذا إذا ما أصبح أساساً لخطة عمل لا يمكن أن ينتج عنه إلا تأخير بعض خطوات الوحدة واضاعة للفرص.

إن الاوضاع العربية والدولية ليست بمثل هذا التماثل والبساطة بحيث يمكن اخضاعها باسلوب واحد يشبه القانون الرياضي الجامد، بل هي متباينة ومعقدة ومتغيرة الامر الذي يتطلب أساليب مرنة مناسبة. فالوحدة العربية قد تتحقق نواتها الاولى عن طريق نضال الحركات الثورية في صفوف الشعب ولكن بعض خطواتها الأخرى قد لا يتحقق بهذا الاسلوب بل بأساليب أخرى. ومن السذاجة - بالطبع - أن نتصور أن استخدام أي اسلوب آخر غير النضال الشعبي بالمعنى التقليدي يعني خروجاً على المبادىء وانحرافاً عن العقيدة... الخ. هناك ظروف مواتية لتحقيق خطوة وحدوية قد تعقبها ظروف ليست مواتية فعلينا أن نغتنم الفرص وإلا ننساق بالتفكير التجريدي الذي يقفز فوق الظروف ويعتبر كل الظروف مواتية. وأساليب النضال متعددة وعلينا ألا نستبعد أي أسلوب مازال يخدم قضية الوحدة. فالوحدة، أعلى وأنبل هدف لشعبنا يجب أن يتضاءل أمامه كل شيء آخر. فعلينا ألا نستبعد سلاحاً من الاسلحة إذا كان باستطاعته أن يحقق خطوة إلى الامام. وكيف نستطيع أن نفكر بنوعية السلاح عندما يكون الهدف بمثل هذه الاهمية لأمتنا. فالاقطار العربية قد تناسبها أساليب متعددة لدخول الوحدة، والقوى المعادية في الداخل والخارج قد تناسبها أساليب متعددة للقضاء على معارضتها أو لتفاديها.

الدكتور سعدون حمادي

بيروت 1968